

## التقاعد تشكر الحكومة على تخصيص ٥% من أسهم شركات الاتصالات التي تطرح أسهمها للاكتتاب

أعرب معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبد الله الخراشي عن شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين حول قرار مجلس الوزراء الموقر بتخصيص ٥% من أسهم أي شركة اتصالات تطرح للاكتتاب العام، سواء الثابت أو المتحرك للمؤسسة العامة للتقاعد. وقد أوضح معاليه أن قرار الدولة هذا من شأنه تعزيز موارد المؤسسة العامة للتقاعد وتعظيمها، والتي هي في الواقع حقوق المشتركين فيها، والتي تمثل أكبر مؤسسة مالية تضم أكبر عدد من المساهمين. وأشار معاليه إلى أنه سبق للدولة، وفقها الله لكل ما فيه خير وحفظها من كل مكروه، أن خصصت نسبة ٥% من أسهم شركة الاتصالات السعودية للمؤسسة العامة للتقاعد، وقد حققت منها المؤسسة مكاسب جيدة ساعدت على تحمل الأعباء المالية.

وأكد معالي المحافظ أن توجه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين لدعم المؤسسة العامة للتقاعد وغيرها من المؤسسات العامة من شأنه حمايتها، وتعزيز قدراتها المالية لتحمل الأعباء المالية المستقبلية، خصوصاً أن فتح المجال أمام هذه المؤسسات للاستفادة من الفرص الاستثمارية الجيدة في المملكة التي تعيش فترة زاهرة من الرخاء والعتاء من شأنه توطيد الاستثمارات، وتعزيز المركز المالي للمؤسسة الذي يمثل حقوق المساهمين فيها، وهم فئة غالية وعزيزة على الجميع، وخدموا الدولة في جميع مراحل نموها وتطورها.

وكان مجلس الوزراء الموقر قد اتخذ في جلسته المنعقدة في ١٠/١٠/١٤٢٨هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود عدة قرارات، كان من بينها هذا القرار، والذي جاء نصه كالتالي: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن نسب ما يطرح للاكتتاب العام من رأس مال الشركات التي سوف يرخص لها بإنشاء شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة وتقديم خدماتها، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٧/٧٣ وتاريخ ١٤٢٧/١١/١٢هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على أن تكون نسبة الأسهم التي تطرح للاكتتاب من رأس مال الشركات التي يرخص لها لإنشاء شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة وتقديم خدماتها وفقاً لما يلي:

١- نسبة (٤٠%) للاكتتاب العام من رأس مال أي شركة يرخص لها لإنشاء شبكات الاتصالات المتنقلة، وتقديم خدماتها. ونسبة (١٠%) من رأس مال الشركة للمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية توزع بنسبة (٥%) لكل منهما، ويترك للشركة المرخص لها الخيار في طرح أسهم إضافية للاكتتاب العام بعد مرور سنتين من تاريخ الترخيص بتأسيسها.

٢- نسبة (٢٥%) للاكتتاب العام من رأس مال أي شركة يرخص لها لإنشاء شبكات الاتصالات الثابتة، وتقديم خدماتها. ونسبة (١٠%) من رأس مال الشركة للمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية توزع بنسبة (٥%) لكل منهما، ويترك للشركة المرخص لها الخيار في طرح أسهم إضافية للاكتتاب العام بعد مرور أربع سنوات من تاريخ الترخيص بتأسيسها. ■

للسوق السعودية من خلال المدينة، حيث سنكون من أوائل الشركات التي تلتزم بالحصول على مكاتب في المجمع.

وقد أعرب الأستاذ الذهبيان عن شكره وتقديره لجميع القائمين على تنفيذ هذا المشروع الوطني الذي يواكب التطور الذي تشهده المملكة، خصوصاً في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وهذا بفضل قرارات خادم الحرمين الشريفين الداعمة للاستثمار التي من شأنها أن تقود دفة النمو والتطور إلى مستويات عليا، بإذن الله.

كما أوضح الدكتور خالد بن محمد السليمان، مدير عام الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية المكلف، أن مجمع الاتصالات وتقنية المعلومات سيقام على قطعة أرض تبلغ مساحتها ثمان مئة ألف متر مربع، وسيتم إنشاء المجمع بأكمله بتمويل من المؤسسة العامة للتقاعد. ويعد هذا المشروع أول منطقة تقنية خاصة معتمدة من الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، وسيشمل المجمع مقرات أعمال، ومراكز بحث لكبرى شركات الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية والعالمية وتطويرها وإنتاجها، إضافة إلى إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في المجمع والاستفادة من المميزات والتجهيزات العديدة التي سيوفرها للمستثمرين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وأضاف السليمان بأن المدينة ستشتمل على المقر الرئيس لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، ومقر الهيئة العامة للاستثمار وغيرها من الجهات العامة والخاصة، والتي تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات في هذا المجال الحيوي، حيث أبدت العديد من شركات التقنية والاتصالات الكبرى حرصها الشديد على إيجاد مواقع لها داخل مدينة التقنية والمعلومات.

وكان معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد قد صاحب الدكتور خالد السليمان والأستاذ عبدالرحمن الذهبيان، قبل التوقيع على المذكورة، إلى المجمع الخاص بمجمع تقنية المعلومات والاتصالات في بهو مدخل المؤسسة، حيث قام بشرح واف للمجمع من جوانبه المختلفة، وأجاب عن استفسارات الأستاذ الذهبيان حول التفاصيل التصميمية الخاصة بالمجمع.

ومما يجدر ذكره، أن قطاع تقنية المعلومات يعد دافعاً وجاذباً للاستثمارات، بما له من دور فعال في مساعدة النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحفيزه. ولهذا فقد قررت المؤسسة العامة للتقاعد تولي مسؤولية الاستثمار في أول مجمع للتقنية والاتصالات بالمملكة، وتم عرض المشروع على الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. كما أصدرت الهيئة السعودية للمدن الصناعية، ومناطق التقنية أول رخصة لإنشاء منطقة تقنية خاصة على مستوى المملكة، وذلك تحت مسمى «مجمع تقنية المعلومات والاتصالات» على الأرض المملوكة للمؤسسة العامة للتقاعد، والتي سبق أن تم اعتماد المشروع عليها من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، واعتبارها منطقة تطوير خاصة بالتقنية والمعلومات والاتصالات.

ومن المتوقع أن يكون من نتائج إنشاء مجمع التقنية والاتصالات بالرياض تنمية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، ما يؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف للقطاع، وإلى زيادة فرص العمل للسعوديين في هذا المجال الواعد، وفتح أسواق، وفرص جديدة لشركات تقنية المعلومات. ■